

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٠٠١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة النائمة للآثار المصرية ؛

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة ؛

**قرر :**

( المادة الأولى )

تعتبر أرضاً أثرية الأراضى المملوكة للدولة البالغ مساحتها ٧ أفدنة و١٣ قيراطاً  
و ٨ أسهم الواقعة ضمن القطعة رقم (٥) بحوض سواريس قمر (٢٠) مسج ثان  
بناحية معادى السرايات بجوار القمر الصناعى بمحافظة القاهرة - والموضحة حدودها  
ومعاملها بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٤٢٢ هـ

( الموافق ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٠١ م )

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

## وزارة الثقافة

### مذكرة

للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضاً أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة» .

الموقع المراد ضمه إلى الأراضى الأثرية من المناطق القليلة والشاهدة على حضارة إنسان ما قبل التاريخ ومع التوسع العمرانى الذى التهم كل المناطق بطول وعرض مصر فأثرت على حضارات ما قبل التاريخ فى نقادة دير تاسا والبيدارى بالفهيوم ؛ وهذا الموقع يعتبر من المناطق القليلة الحالية التى تشهد الحفائر التى أجريت بها على مدار القرن العشرين وجود إنسان ما قبل التاريخ نتيجة للآثار التى استخرجت منها والتى يكتظ بها متحف الحفائر بكلية الآداب - جامعة القاهرة والتى تشمل فى أنواع مختلفة من أدوات ظرانية وهياكل عظمية وأوانى فخارية ؛ فضلاً عن وجود شواهد أثرية ظاهرة على سطح الأرض وهى امتداد لجبانة المعادى بجوار القصر الصناعى .

وقد كشفت العديد من الحفائر التى أجراها العديد من المتخصصين فى مجال الآثار عن العديد من الشواهد الأثرية منها جبانة الأسرة الأولى «تقع اليوم بشوارع ٢٠٦ دجلة» على بعد كيلو واحد جنوباً من القرية «النيولثية» بالمعادى ؛ وكذا عشر على بعض أوانى التخزين فى عام ١٩٨٤ ؛ وسوف تكشف الحفائر التى سيجريها المجلس الأعلى للآثار عن كثير من الرموز الأثرية الأخرى علاوة على أنها تعتبر امتداداً للمنطقة الأثرية الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٩٤

وتظنراً لأهمية تلك المنطقة وما وجد بها من شواهد أثرية ؛ فقد رأى قطاع الآثار المصرية  
القاهرة - الجيزة - ضمها إلى عداد الأراضي الأثرية ، وحددت بحدود أربعة ، هي :

الحد البحري : سور القمر الصناعي بطول ٣٦٦ متراً .

الحد القبلي : خط منكسر من جهة الغرب إلى الشرق بأطوال ٢٤ متراً ثم ٥٢ متراً  
ثم ٧٤ متراً ثم ٢٨ متراً ثم يميل من الشمال إلى الجنوب بطول ٣٦ متراً ثم من الغرب  
إلى الشرق بطول ٢١٤ متراً .

الحد الغربي : شارع رئيسي بطول ١٠٨ أمتار .

الحد الشرقي : مبان بطول ٣٤ متراً امتداداً للحد الشرقي لأرض الآثار بالقرار  
رقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٩٤

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠١  
على ضم القطعة المذكورة أعلاه إلى عداد الأراضي الأثرية بمساحة ٧ أفدنة و١٣ قيراطاً  
و ٨ أسهم بناحية معادى السرايات بجوار القمر الصناعي بالقطعة رقم (٥) سواريس  
نمرة (٢٠) مسح ثانٍ بمحافظة القاهرة .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل -  
عند الموافقة - بإصداره .

تحريراً في ٧/١٠/٢٠٠١

وزير الثقافة

فلاروق حسنى